CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.305
27 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الخامسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٠٥

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وادراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة واحدة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستدرج أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري الثالث المقدم من هنغاريا (تابع) (CEDAW/C/Hun/3 و Add.1)

١ - استجابة لدعوة الرئيسة، جلست السيدة كاردوس - كابونيي (هنغاريا) الى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة كاردوس - كابونيي (هنغاريا): ردت على الأسئلة التي طرحت في إطار المادة ١٤ من الاتفاقية المتصلة بالمرأة الريفية، فقالت إن احصاءات عام ١٩٩٤ تفيد أن ٢٠ في المائة من السكان يقيمون في العاصمة بودابست، و ٤٤ في المائة منهم في المدن و ٣٦ في المائة بالقرى. وعدد النساء مقابل كل ألف رجل أعلى بصورة ملموسة في بودابست (١٦٤ ١) منه في المدن (٠٨٥ ١) والقرى (٠٥٣ ١).

٣ - ثم انتقلت الى موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فبينت أن المرشحات أنجح من الرجال في الانتخابات التي تجري على الصعيد المحلي، لأن الناخبين يعرفونهن شخصيا، بالرغم من أن نسبة النساء المنتخبات ممثلات في المجالس البلدية قد هبط من نسبة ٣ في المائة تقريبا في الثمانينات الى نسبة لا تبلغ سوى ١٦ في المائة في ١٩٩٠. ونصيب المرأة سيء بصورة خاصة في الانتخابات التي تجري للمناصب العليا.

٤ - ثم قالت، ردا على الأسئلة المطروحة في إطار المادة ١٦، إنه في حين أثر انخفاض مستويات المعيشة انخفاضا سلبيا في حياة الأسرة، كان لهنغاريا على مدى عقود - ولا يزال - معدل من أعلى معدلات الطلاق في أوروبا.

٥ - وأضافت قائلة إن هيكلية إدارة نظام الضمان الجماعي تغيرت بصورة ملموسة منذ تقديم التقرير الدوري الثاني عام ١٩٩١. فإن صندوق المعاشات التقاعدية وصندوق التأمين للرعاية الصحية قد أصبحا كيانين منفصلين، يديرهما، بالاستقلال عن الحكومة، مجلس مكون من أرباب العمل وممثلي العمال. ومع أن بنية الإدارة الجديدة هي أقرب الى الديمقراطية، فقد ثبت أن من الصعب التوفيق بين توقعات المؤمن عليهم، التي يعرب عنها ممثلوهم في مجالس الإدارة، وبين حقائق الظروف الاقتصادية الحالية. وقد كان ثمة تغيير هام آخر، هو قرار بزيادة المعاشات التقاعدية سنويا انسجاما مع دخل السكان العاملين. ويجري النظر حاليا في أساليب جديدة لتمويل نظام المعاشات التقاعدية.

٦ - ومضت تقول إن تشريع هنغاريا المتعلق بالتبني قد جرى تعديله عام ١٩٩٠، ثم مرة أخرى في ١٩٩٥؛ وحاليا، لا يجوز للأجانب تبني أطفال من هنغاريا إلا في حالات استثنائية. وقد كان هدف التعديل الأول السماح للأم بالموافقة على التبني قبل أن يولد طفلها، والإذن للمؤسسة، التي وضع طفل فيها بسبب عجز أبويه عن العناية به، بإعلان ما يلزم للإشعار بأن الطفل متاح للتبني.

٧ - الرئيسة: قالت إن من الواضح أن حكومة هنغاريا ملتزمة بالنهوض بالمراة وتعزيز وحماية ما لها من حقوق إنسان، وإنها تعتبر التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءا لابد منه في تلك العملية. ومقارنة حالة هنغاريا بغيرها من البلدان الكثيرة في أوروبا الوسطى والشرقية تأتي لصالح هنغاريا وصورة مستقبلها تدعو الى التفاؤل.

٨ - وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، لاحظت أن التكيف الهيكلي والتغييرات في أنماط العمالة كثيرا ما يكون تأثيرها السلبي أشد على المرأة. وقالت إنها قلقة بشكل خاص لأن شركات القطاع الخاص لا تنفذ التدابير التي تستهدف تعزيز مساواة المرأة. لكن هناك مؤشرا ايجابيا، هو بروز منظمات المشاريع. ومن المرجو أن يسهل مركز تدريب النساء، المقرر أن تنشئه في بودابست منظمة العمل الدولية، نزول المرأة الى سوق العمل.

٩ - وأضافت أنه سرها أن تلاحظ تصميم الحكومة على مكافحة البغاء والمنشورات الخلاعية والعنف ضد المرأة، بالرغم من أن لديها تحفظات فيما يتصل بفعالية اشتراك الكنيسة في حملة مكافحة البغاء. وقالت إنها ترى أن من الأفضل اسناد دور أكبر للمنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية. والحاجة تدعو الى تدابير أشد فعالية لمكافحة المضايقة الجنسية.

١٠ - وتابعت قائلة إنه قد جرى تسليط الضوء في التقرير على حالة المسنات، لأن نصيب مشاكلهن كثيرا ما يكون الإهمال. ونظرا الى الاتجاهات الديموغرافية الراهنة في جميع أنحاء أوروبا، ينبغي لكل بلد أن يرسم سياسات خاصة للمسنات.

١١ - ومضت تقول إن من المؤسف أن يكون الاقتراح الرامي إلى الأخذ بنظام الحصص في سبيل زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية قد رفض. وأظهرت الخبرة المكتسبة في كثير من الدول الأوروبية الأخرى، ولا سيما في البلدان الاسكندنافية، إن نظام الحصص أداة قيمة لتحقيق أهداف المادة ٧ من الاتفاقية. وإلى أن يتم تصحيح تمثيل المرأة الناقص في الحياة السياسية، يبقى هناك خطر أن تكون الامرأتان الهنغاريتان اللتان تشغلان منصب نائب الرئيس مجرد رمز من الرموز.

١٢ - السيدة خان: قالت إن غياب المرأة من الحياة السياسية يعود بسببه جزئيا إلى إلغاء الكثير من أحكام دعم الأسر واستحقاقات الطفولة والأمومة أثناء الإصلاحات التي جرت في هنغاريا. وسحب اقتراح

اعتماد نظام الحصص أمر مؤسف لأن العمل الإيجابي، كما أظهرت الخبرة المكتسبة في بلدها الخاص، أي باكستان، هو شرط مسبق لازم لتحسين حالة المرأة في البلدان النامية.

١٣ - ثم لاحظت أنه بالرغم من أن ٨٢ في المائة من نساء هنغاريا يعملن، فهن يتقاضين أجورا أدنى من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من انداده‍ن الذكور، بالرغم من أنهن حظين بتعليم أفضل منهم. وفي حين أنه ليس للمرأة أحيانا المهارات المناسبة، فعلى هنغاريا أيضا أن تنظر في تشريعها بهذا الصدد.

١٤ - وأضافت أن من المعترف به على نطاق واسع أن الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت تتمتع بمركز رفيع. وقالت إن القلق يساورها لذلك إزاء مستوى المرأة المتدني في أمانة اللجنة. وسألت كيف تتفاعل أمانة اللجنة مع الهيئات الوطنية الأخرى، المسؤولة عن شؤون المرأة.

١٥ - السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال: قالت إنه بالرغم من أن العمل الإيجابي مسموح به بموجب الدستور الهنغاري، فليس هناك في التقرير ما يثبت وجود هذه التدابير. ولم يكن في وسع كثير من البلدان التي تجتاز مرحلة انتقال التمييز بين تدابير الحماية التي تستهدف ضمان سلامة المرأة في صناعات من قبيل التعدين، لا يمكن للمرأة فيها أن تنافس الرجل على قدم المساواة، وبين العمل الإيجابي الذي يقصد منه تسريع تحقيق المساواة بين الرجال والنساء. ونظام الحصص السياسية هو مثل على هذا العمل الإيجابي، لأن المرأة، مع تمتعها بقدرة مساوية لقدرة الرجل على المشاركة في الحياة السياسية، كثيرا ما تحال دون ذلك من جراء المواقف النمطية. وذكرت أن القلق يساورها لأنه، مع نبذ بلغاريا ماضيها السياسي، فإن المواقف التقليدية إزاء المرأة عادت إلى البروز. ومع أن اللجنة أوصت أن يتقاسم الرجال والنساء المسؤولية عن رعاية الطفل، فإن التدابير المتخذة في هنغاريا لحماية الأمومة تركز على دور الأم وسيكون لها - في نظرها - أثر سلبي، هو الضغط على المرأة لترك سوق العمل.

١٦ - وأخيرا حثت حكومة هنغاريا على نشر الاتفاقية على نطاق أوسع.

١٧ - السيدة باري: أعربت عن قلقها إزاء تعاظم انتشار البغاء فيما بين القاصرين، وتساءلت عما إذا كان يمكن زيادة فعالية التعليم المهني والتقني الذي تقدمه المدارس، مما يمكن الفتيات من ممارسة العمالة الذاتية.

١٨ - السيدة أباكا: قالت إنها لاحظت بقلق ارتفاع عدد النساء اللواتي عانين الإجهاض بعد إصلاح قانون الإجهاض. وينبغي زيادة التثقيف بالحياة الأسرية، بما في ذلك التثقيف الجنسي، كما ينبغي النظر في إمكانية تقديم إعانة لمنع الحمل. وينبغي أن تستهدف حملات التوعية في مجال متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أكبر عدد ممكن من الناس، وأن تشمل من كان منهم يعاني فعلا من فيروس نقص المناعة البشرية. وقالت إنه يقلقها أنها علمت أن التشريع الذي يقتضي إجراءات مصالحة إلزامية قبل إجراءات

الطلاق يمكن أن يبدأ نفاذه. فنظرا إلى أثر العنف المنزلي على صحة المرأة، ينبغـــي إعادة النظر في هذا الشرط. ولا بد للأطباء وجميع المسؤولين الذين يتعاملون مع ضحايا العنف المنزلي من التدرب على كيفية التعامل معهم.

١٩ - السيدة أويدراوغو: قالت إنها ترحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن المرأة الريفية، ومزيد من الإحصاءات المحددة عن العمال الزراعيين.

٢٠ - السيدة استرادا كستيو: قالت إنها مع إقرارها بالمشاكل التي تواجهها حكومة هنغاريا، فإنه لا يمكن شراء الديمقراطية على حساب حقوق المرأة. وقالت إن القلق يساورها بشكل خاص إزاء العنف المنزلي وعلاقته بإساءة استعمال المخدرات وغيره من المواد التي تسبب الإدمان. ولا بد للحكومة من إيلاء تلك المشكلة مزيدا من الاهتمام في سبيل تخفيض مستويات العنف المنزلي، الذي ينكر على المرأة حقوقها.

٢١ - السيدة كاردوس - كابونيي تنسحب.

٢٢ - تلبية لدعوة رئيسة اللجنة، جلست السيدة كويسمبنغ (رئيسة مركز حقوق الانسان، مكتب نيويورك) الى مائدة اللجنة.

٢٣ - السيدة كويسمبنغ (رئيسة مركز حقوق الانسان، مكتب نيويورك): تحدثت بالنيابة عن المفوض السامي لحقوق الانسان، فقالت إن إعلان فيينا وبرنامج العمل ومنهاج عمل بيجين أثبتت بوضوح أن حقوق المرأة هي من حقوق الانسان، كما أثبتت ضرورة تعزيز وحماية مساواة المرأة للرجل في المركز وحقوق الانسان، وإدراج شؤون المرأة في جميع برامج هيئات حقوق الانسان، وتعزيز الآليات المتعلقة مباشرة بمساواة المرأة للرجل في المركز وحقوق الانسان.

٢٤ - ثم أضافت أن صكوك الأمم المتحدة الرئيسية في مجال حقوق الانسان، تحظى حاليا بقبول متعاظم لدى الحكومات، وتقوم هيئات الإشراف على المعاهدات بشكل متزايد بصقل أساليب عملها. ومن البنود الدائمة على جداول أعمال اجتماعات رؤساء هيئات الإشراف على معاهدات حقوق الانسان بند هو: عدم امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها في مجال تقديم التقارير. وفي عام ١٩٩٣، قررت لجنة القضاء على التمييز العنصري رصد تنفيذ الاتفاقية في الدول التي تخلفت عن تقديم تقاريرها بصورة ملموسة على أساس آخر تقرير تم تقديمه، وجرى إشعار خمس دول بذلك. واستجابت إحدى هذه الدول بتقديم تقرير، بينما طلبت الدول الأربع الأخرى إرجاء الاستعراض لكيما تعد تقاريرها. وهناك لجنتان من لجان حقوق الانسان، تعتمدان أيضا نهجا مماثلا.

٢٥ - ثم تابعت أن أهمية هيئات المعاهدات في نجاح عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الانسان قد أبرزتها التوصية، المقدمة في اجتماع رؤساء تلك الهيئات، بأن تقوم هيئات المعاهدات بإعداد مبادئ توجيهية وتوصيات للدول الأطراف بصدد تقديم التقارير. وقد اتخذت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عددا من المقررات بشأن رصد تنفيذ الحق في التثقيف في مجال حقوق الإنسان، أثناء نظرها في تقارير الدول.

٢٦ - ومضت تقول إن لجنة حقوق الطفل تشير بانتظام، في ملاحظاتها الختامية المقدمة الى الدول الأطراف، الى عقد التثقيف في مجال حقوق الانسان عندما توصي بأن تولي الحكومات مزيدا من الاهتمام لحملات حقوق الانسان العامة والتدريب في مجال حقوق الإنسان، المخصص للفنيين العاملين من أجل الطفل أو مع الأطفال. وهي تشجع الدول على دمج اتفاقية حقوق الطفل بالمقررات المدرسية وكثيرا ما توصي بأن تنتهز الدول برامج التعاون التقني لمركز حقوق الانسان في سبيل تنفيذ هذه البرامج التثقيفية. وكتب المفوض السامي رسائل، وجهها الى رؤساء الدول والوكالات المتخصصة، لتعبئة الدعم لإنشاء مراكز ارتباط وطنية للعقد، وسيواصل - بمساعدة مركز حقوق الانسان - دعم الأنشطة الوطنية لبناء القدرات وغيرها من المبادرات الوطنية الرامية الى تعزيز التثقيف في مجال حقوق الانسان.

٢٧ - ثم استطردت قائلة إن رؤساء جميع هيئات المعاهدات أعربوا عن القلق إزاء المركز غير المرضي الذي أسند الى أعضاء هذه الهيئات في مؤتمرات دولية ماضية، وطلبوا التماس السبل الكفيلة بإقرار مركز مناسب لهيئات المعاهدات داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد حثوا الجمعية العامة أيضا على ضمان دعوة هيئات المعاهدات ذات الصلة للمشاركة بصورة كاملة في العمليات التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني المقبل. وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن رأي مفاده أن الحق في مسكن لائق هو من حقوق الانسان. وقدم اقتراح بأن توفد هيئات المعاهدات المعنية وفدا مشتركا إلى المؤتمر.

٢٨ - وواصلت حديثها تقول إن الاجتماع السادس للرؤساء، الذي عقد في جنيف عام ١٩٩٥، أولى اهتماما خاصا لمسألة وجهات نظر الجنسين، وتم الاتفاق على أن تدرج هيئات المعاهدات وجهات نظر الجنسين في أساليب عملها. واقترح أن يجري تعديل المبادئ التوجيهية الموضوعة لإعداد الدول الأطراف تقاريرها، بحيث تعكس الحاجة الى معلومات محددة عن حقوق الانسان للمرأة بموجب كل مادة من مواد المعاهدة، واقترح كذلك أن تطلب هيئات المعاهدات بصورة منسقة بيانات موزعة حسب الجنسين.

٢٩ - ثم أوضحت أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عدلت مؤخرا مبادئها التوجيهية المتصلة بتقارير الدول في سبيل تناول العوامل التي قد تؤثر في تمتع المرأة بالحقوق التي يتضمنها العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وتم الاتفاق أيضا على اعتماد ملاحظة عامة في هذا الصدد.

٣٠ - وتابعت تقول إن الرؤساء ناقشوا باستفاضة ضرورة تحسين تبادل المعلومات، ولا سيما مع آليات الأمم المتحدة غير الآليات التقليدية لحقوق الانسان، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وآليات حقوق الانسان الإقليمية، وأوصت بأن تزيد هيئات المعاهدات، حيثما أمكن، مشاوراتها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك المقررون الخاصون للجنة حقوق الانسان ولجنتها الفرعية. ويمكن لعمليات تبادل المعلومات هذه أن تساهم في اتقاء حالات الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان وتهيئة ردود مناسبة عليها.

٣١ - ومضت تقول إن التعاون مع عدد متزايد من الشركاء هو سمة أساسية من سمات نظام المعاهدة. ولذلك، فإن الأمانة العامة تقوم، بتشجيع هيئات المعاهدات، بإعداد قاعدة بيانات لمؤسسات حقوق الانسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية، بحيث يمكن إخطار تلك الهيئات والمؤسسات مقدما بالنظر في التقارير القطرية. وقد بدأت بأن تصدر، مرتين في العام، جدولا متكاملا للتقارير التي يتوقع أن تنظر فيها هيئات المعاهدات خلال فترة الستة أشهر، وذلك لكيما يتاح لجميع الشركاء أن يعدوا في الوقت المناسب معلومات تكميلية. وهي تنظر أيضا في سبل توحيد المعلومات التي يتمخض عنها النظر في تقارير الدول من قبل مختلف هيئات المعاهدات، لكيما يستفيد منها كل المعنيين من الأشخاص والمنظمات.

٣٢ - واستطردت تقول إن اللجنة المعنية بحقوق الانسان قررت دعوة الوكالات المتخصصة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة الى أن توجه اليها معلومات شفوية أو خطية أثناء انعقاد اجتماع الفريق العامل قبل الدورة المعني بالمادة ٤٠. وقد أضفي على هذه الممارسة الطابع المؤسسي لأنها أثبتت في عام ١٩٩٥ أنها ناجحة جدا.

٣٣ - وأردفت تقول إن اللجنة المعنية بحقوق الانسان، واصلت عام ١٩٩٥ طلبها الى الدول الأطراف التي تواجه صعوبات في تنفيذ العهد تقديم تقارير عن حالة حقوق الانسان، مع الإشارة الى مواد محددة من العهد. وواصلت أيضا استعراض أساليب عملها وقررت زيادة مواءمة إجراءاتها لتناول التقارير الأولية والتقارير الدورية.

٣٤ - واستطردت تقول إن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد اعتمدت، في آخر دوراتها، ملاحظة عامة تتناول ضرورة إيلاء الدول اهتماما خاصا لحقوق المرأة التي تجد نفسها في حالة حرجة في أواخر سني عمرها لأنها قضت شطرا كبيرا من حياتها ترعى أسرتها بدلا من تعاطي أنشطة مأجورة. وستواصل اللجنة مداولاتها بشأن البروتوكول الاختياري المقترح للعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك الاقتراح الرامي الى إنشاء آلية للمظالم المتصلة بتلك الحقوق، وذلك في دورتها المقبلة.

٣٥ - ثم أضافت أن اجتماعات عادية عقدت خلال عام ١٩٩٥ بين اللجنة المعنية بحقوق الطفل وشركائها، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات المتخصصة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، لكفالة التنفيذ الفعال للملاحظات الختامية للجنة، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدات التقنية.

٣٦ - وانتقلت إلى التقرير الثاني للمقرر الخاص عن العنف ضد المرأة، فقالت إن هذا التقرير سيقدم عما قريب إلى لجنة حقوق الانسان، وهو يتناول الإطار القانوني الذي يخضع له العنف في الأسرة، ولا سيما العنف المنزلي بصفته انتهاكا لحقوق الانسان. وسيقترح المقرر الخاص إطارا نموذجيا للتشريع الوطني بصدد العنف المنزلي. وقالت بالإضافة الى ذلك إنها ستقدم تقريرا عن بعثتها الى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان وجمهورية كوريا فيما يتصل بقضية الاسترقاق الجنسي العسكري زمن الحرب.

٣٧ - ثم أوضحت أن مناقشة لفريق رفيع المستوى، معني بحقوق المرأة، نظمت في المقر بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة، قد أسفرت عن تبادل للآراء على نطاق واسع. ومن شأن الأفكار المبتكرة التي طرحت بصدد سبل زيادة التعاون في سبيل تعزيز حقوق المرأة وحمايتها أن تساعد الى حد بعيد مكتب المفوض السامي على إعداد خطة لأنشطة محددة في السنوات المقبلة.

٣٨ - وأختتمت قائلة إن المفوض السامي لا يزال ملتزما بتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة ككل بصدد حقوق المرأة وبإدراج وجهة نظر المرأة بمبادرات جديدة تتصل بالحق في التنمية، وقد أحاط علما باقتراح اللجنة الرامي الى نقل دوراتها الى جنيف بغية الانضمام الى أسرة الهيئات الأخرى لمعاهدات حقوق الانسان.

٣٩ - الرئيسة: رحبت ترحيبا خاصا بالمعلومات الواردة عما اكتسبته من خبرات هيئات المعاهدات الأخرى لحقوق الإنسان. وللتعاون الوثيق مع تلك الهيئات والمقررين الخاصين أهمية بالغة لنجاح أعمال اللجنة.

٤٠ - وقالت بالنظر إلى دمج مسائل مساواة الجنسين في صلب الأنشطة أن أمر تقديم مزيد من المقترحات لا يعود إلى لجنتنا، بل إلى مكتب المفوض السامي، لاتخاذ مبادرات في ذلك المجال. وتبقى اللجنة - بطبيعة الحال - مستعدة للتعاون مع مكتب المفوض السامي تعاونا كليا في كل حين.

٤١ - السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال: أبدت أسفها لعدم تمكن المقررة الخاصة عن العنف ضد المرأة من حضور دورة اللجنة الجارية ولأن تقريرها الثاني عن العنف المنزلي لم يوضع في متناول الخبراء. وتبرز تلك الحالة كذلك ضرورة نقل أمانة اللجنة إلى جنيف تسهيلا لتوثيق التعاون مع مركز حقوق الإنسان.

٤٢ - السيدة عويج: قالت إن غياب المقررة الخاصة عن العنف ضد المرأة يدعو إلى المزيد من الأسف لأن العنف المنزلي هو من الاهتمامات الرئيسية للجنة، ولدى اللجنة كمية كبرى من المعلومات لتتبادلها مع المقررة الخاصة.

٤٣ - السيدة خافاني دي ديوس: قالت إن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان هو حليف هام في جهود الدعوة التي تبذلها اللجنة باسم حقوق الإنسان. وتضمين برنامج "عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان" حقوق المرأة هو طريقة مفيدة لإثارة مزيد من الوعي بالاتفاقية في جميع بلدان العالم. ومثل ذلك أهمية تبادل المعلومات المنتظم بين اللجنة وغيرها من هيئات المعاهدات المعنية بحقوق الإنسان. ومن دواعي سرور المنظمة أن توفر لهيئات المعاهدات الأخرى وللمقررين الخاصين قاعدة بياناتها المستمدة من التقارير التي تقدمها الدول.

٤٤ - السيدة كويسمبنغ (رئيسة مركز حقوق الإنسان، مكتب نيويورك): شكرت الخبراء لملاحظاتهم وأسئلتهم التي ستنقلها إلى المفوض السامي. وتبادل الآراء الذي جرى للتو سيسبغ مزيدا من الاستعجال على التزام المفوض السامي المعلن بالتعاون مع اللجنة تعاونا وثيقا.

٤٥ - وأخيرا قالت إنها ترغب في تصويب سوء تفاهم ظاهر من قبل السيدة بوستيلو. إن غياب المقررة الخاصة عن العنف ضد المرأة لم يكن سببه الافتقار إلى أموال بل إلى كون حضورها غير متيسر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠